ISSN : 2170-0931

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت . الجزائر

العدد: 04 ديسمبر 2011

المركز الجامعي: تيسمسيلت - الجزائر- الهاتف/الفاكس: 18 56 47 046

منشورات

المركز الجامعي تيسمسيلت

AL MI'YAR

Revue périodique publiée par le Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie

N° 4. Décembre 2011

شارك في العدد

محمد حرير- سميرة رقام- محمود رزايقية -عبد القادر موفق- رقية حلام - بن خولة كراش - عبد القادر مزاري - محمد رابحي- بختة لعطب - مصطفى قزوين - عبد القادر زرقين - مبارك بن الطيبي- محمد عبد الكريم عدلي- سالم حوة - خيرة جلطي- عبد القادر راشة -محمد سايب بن الحبيب- حمزة ضويفي- إلياس العيداني- علي شريفي- هواري سعايدية - الحبيب صدراتي- حميد نحال- خالد مسعودي.

Centre Universitaire de Tissemsilt Algerie .Tel / fax: 046 47 56 18

المعيار

مجلة دورية محكمة تصدر عن المركز الجامعي تيسمسيلت–الجزائر

ديسمبر2011 العدد04

المركز الجامعي: تيسمسيلت–الجزائر–الهاتف/الفاكس:**046/47/56/18**

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير

أ. مرسي رشيد

المركز الجامعي: تيسمسيلت. الجزائر.

الهاتف/الفاكس: 18 56 47 046

البريد الإلكتروني:

Rachidmersi @yahoo.fr

ISSN 2170-
0931

شروط النشر وضوابطه

– المعيار مجلة علمية محكمة تنشر البحوث الأكاديمية والدراسات الفكرية والعلمية والأدبية التي لم يسبق نشرها من قبل.

– دورية تصدر مرتين في السنة عن المركز الجامعي بتيسمسيلت. الجزائر.

– تُقبل البحوث باللغات العربية والفرنسية والانجليزية.

– تخضع البحوث والدراسات المقدمة للمجلة للشروط الأكاديمية المتعارف عليها.

– تخضع البحوث للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة.

– تُقدم البحوث والدراسات مكتوبة في ورقة على مقاس (24/17) بهامش 2.5 سنتيم عن يمين الصفحة ويسارها وأسفلها وهامش 2.00 سنتيم عن أعلى الصفحة.

– تتم الكتابة بخط (Traditional Arabic) حجم(16)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (14).

– تتم كتابة البحوث كاملة أوالفقرات والمصطلحات والكلمات باللغة الأجنبية داخل البحوث المكتوبة باللغة العربية بخط (Times new roman) حجم (14)، وفي الهامش بالخط نفسه حجم (12).

– تكون الهوامش والإحالات في آخر الدراسة ولا يستعمل فيها التهميش الأوتوماتيكي.

– يُقدم البحث في قرص مضغوط ونسخة ورقية مطبوعة.

– لا يقل حجم البحث عن10صفحات ولا تتجاوز 20 صفحة.

– الأعمال المقدمة لا تُردّ إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

– المواد المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، والمجلة غير مسئولة عن أراك وأحكام الكتاب. كما أن ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات تقنية وفنية.

رئيس المجلة: د. بن جامعة الطيب. مدير المركز الجامعي تيسمسيلت
المديرالمسؤول عن النشر د. بلحسين محمد. مدير مساعد مكلف بالدراسات.

رئيس الهيئـة أ. دردار بشير.

رئيس التحريـر أ. مرسي رشيد.

هيئة التحرير

د. سامي حبيلي أ. تواتي خالد
أ. روشو خالد أ. لعقاب الجيلالي
أ. بلخياطي الحاج لونيس أ. يعقوبي قدوية

الهيئة العلميـة أ.د محمد عباس. جامعة تلمسان.
د.بوسماحة الشيخ. جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د مختار حبار. جامعة وهران.
أ.د شريط عابد، جامعة ابن خلدون. تيارت.
أ.د عبد الجليل مرتاض. جامعة تلمسان.
د. عبد القادر رابحي. جامعة سعيدة.
أ.د محمد بلوحي. جامعة سيدي بلعباس.
أ.د درواش مصطفى. جامعة مولود معمري تيزي وزو.
أ.د محند أكلي بن عكي. جامعة الجزائر.
أ.د علي شريفي. جامعة الجزائر.

التنفيذ التقني نورة عرجان
تصميم الغلاف عبد القادر رابحي

افتتاحية العدد الرابع

يجدر بنا ونحن على أبواب تحقيق العدد الرابع من مجلة المعيار المحكمة، أن نشير، تكملة لما لم نشر إليه في الأعداد السابقة، إلى ما يحدو مجموعة العمل التي تسهر على إعداد كل عدد جديد من هيئة إدارية وهيئة علمية، وإلى ما يحدوهم من إرادة وعزيمة لبلوغ الأهداف المسطرة لهذه المجلة منذ عددها الأول .

كما نؤكد على حرص هذا الطاقم على توفير فسحة علمية ومعرفية يعبرون فيها عن روح البحث العلمي التي يطمحون إليها وهم في محراب علمي جديد لم يكن من قبل موجودا من قبل هو المركز الجامعي بتيسمسيلت .

وإذ يطمح هذا الصرح العلمي، على الرغم من قصر عمره وقلة تجربته، إلى تبوء مكانة علمية وبحثية جديرة باحترام الجامعات الجزائرية الأخرى الأكثر قدما وتجربة، فإنه يريد من ذلك تحقيق هذه الأهداف المتمثلة في تنمية المنطقة علميا ومعرفيا.

وعلى الرغم مما يمكن أن يبدو من هنات ناتجة عن حماس التجربة الشابة ونابعة من صدق نية، فإن الهيئة الإدارية والهيئة العلمية للمجلة يريد، كل في جهة اختصاصه، أن تتجاوز في كل عدد هذه الهنات حتى تكتمل الصورة – والكمال لله–في ذهن الباحث الجزائري عن منبر يجد فيه ما يلبي دوافعه العلمية من تنوع مادة وتعدد تخصصات واختلاف آراء وتوجهات هي من صميم الرؤية العلمية التي تتميز بها العلوم الإنسانية عموما .

وفي انتظار اليوم الذي تكبر فيه جامعة تيسمسيلت – وهو قريب بإذن الله تعالى– وتتفتح على تخصصات علمية جديدة منتظمة في كليّات لها مجلاتها المتخصصة والمحكمة، فإن مجلة المعيار ستزداد انفتاحا على جميع التخصصات الموجودة بها حتى تمكن جميع الأساتذة من المشاركة بتخصصاتهم في مشوارها العلمي الشاب والطموح.

ولنا أن نشكر جميع من شارك في إعداد الدراسات التي تثري هذا العدد، وجميع من سهر من أجل إخراج هذا العدد وطبعه، وعلى رأسهم السيد مدير المركز الجامعي. فللجميع الشكر ومرحبا بكم وبالعدد الرابع .

مدير النشر

د. محمد بلحسين

محتويات العدد

اللغة والأدب العربي

- الجملة الاسمية والفعلية في التراث النحوي–مقاربة في فاعلية الخطاب بالجملتين في ضوء البنيوية

د. محمد حرير.....**11**

–صوتيات الخطاب وفنيات الأداء

د: سميرة رفاس.....**23**

- الاعراب والمعنى–جدلية الأصل والفرع–

أ: محمود رزايقية.....**30**

–أثر القراءات في الوقوف القرآنية

أ. عبد القادر موفق.....**47**

- ملامح القراءة التفكيكية في النقد الجزائري المعاصر

أ: رقية حلام..... **59**

–قراءة في المنجز النقدي عند عبد العزيز حمودة مقاربة نوضيحية

أ: بن خولة كراش **67**

–المقاربة الأناسية البنيوية عند (ليفي ستراوس) في السرد القصصي

أ: عبد القادر مزاري..... **79**

–الدلالات الصوتية للألفاظ المفردة عند ضياء الدين بن الأثير الموصلي من خلال كتاب"المثل السائر"

العلوم القانونية والإدارية

أ: محمد رابحي.... .....**92**

–أشكال التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الدولية

أ: بختة لعطب..... **102**

–الصلح في المواد الإدارية

الأستاذين: مصطفى قزوان وعبد القادرزرقين **111**

–العوامل المفسرة لظاهرة التهريب في الجزائر (المفهوم والأسباب)

أ: بن الطيبي مبارك.....**121**

-مدى انطباق قاعدة قانون الإرادة بشأن تحديد القانون الواجب التطبيق على عقود الدولة

أ:محمد عبد الكريم عدلي.....**135**

أ: سالم حوة.....**148**

-L'apport des tribunaux pénaux ad hoc en matière de crime de génocide

أ:خيرة جطي.....**163**

-الوساطة القضائية كآلية بديلة لحل النزاعات في ظل قانون الإجراءات المنية والإدارية الجزائري

العلوم الاقتصادية والتجارية

أ: عبد القادر راشد.....**168**

- Le Management de la Qualité Totale

محمد سايب بن الحبيب..... **179**

- الهندسة المالية الإسلامية كمدخل استراتيجي لتنويع المنتجات المالية الإسلامية (السلم والسلم الموازي نموذجا)

أ. حمزة ضويفي.....**197**

- فعالية النظام المالي والمحاسبي المعتمد في دعم مقومات الإفصاح والشفافية وأثره على المؤسسات الإقتصادية

أ:إلياس العيداني **209**

-بطاقة الأداء المتوازن كآلية الجودة الشاملة في المتنظمات الباحثة عن التمز

العلوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية

أ. علي شريفي.....**237**

Les valeurs éducatives dans la pratique sportive chez les jeunes footballeurs Algériens

أ. سعايدية هواري.....**242**

- دراسة الصفات النفسية التي يتميز بها لاعبو الفرق الرياضية المدرسية وعلاقتها بالدافعية

أ: صدراتي الحبيب.....**255**

- العلاقات العامة في المؤسسات الرياضية الجزائرية-دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة بولاية برج بوعريريج-

أ: حميد نحال.....**267**

- أثر برنامج تعليمي مقترح بالألعاب الحركية الصغيرة والألعاب الشعبية والمختلطة في تنمية التفاعل الاجتماعي لدى تلاميذ المرحلة التحضيرية(4-5) سنوات بولاية غليزان.

أ. خالد مسعودي.....**286**
-أثر استخدام تمرينات لتنمية بعض القدرات الحركية الخاصة (الرشاقة، التوازن، التوافق) على فعالية أداء مهارات الإلقاء(الرمي)لدى مصارعي الجيدو الناشئين (12-14 سنة)

الجملة الاسمية ولفعلية في التراث النحوي
مقاربة في فاعلية الخطاب بالجملتين في ضوء البنيوية

الدكتور: محمد حرير
كلية الآداب وللغات
جامعة ابن خلدون – تيارت

توطئة:

يرى علم اللغة الحديث في عموم اتجاهاته، ومنه البنيوية المعاصرة، أن فنون القول من شعر ونثر، بما في ذلك تراكيب النص القرآني العظيم، هي كلام ينتمي إلى اللغة، وأن جماليات هذا الكلام يمكن الوصول إليها، ومن ثم تحديدها. في ضوء ذلك، نلفي التراث اللغوي والنحوي في أكثره يقوم بوظيفة شبه تحليلية لبنية وتركيب نظم ذلك الكلام.

وفي حقيقة الأمر، أن هذه البنية هي في أصلها معقدة التركيب؛ حيث نلفيها تتسع للعديد من مظاهر النشاط اللغوي، وبالتالي فاعليته ضمن السياق المدرجة فيه، وذلك كظاهرة التقديم والتأخير، وظاهرة الوصل والفصل، وظاهرة التعريف والتنكير، وظاهرة التكرار، وظاهرة التعبير بالجملة الاسمية والجملة الفعلية.

بل نلفي أنفسنا أمام تراث لغوي– والنحوي منه على وجه الخصوص– يعطي لنا أمثلة متعددة ومتنوعة لبنية النظم وتركيبه، وهي أمثلة في حقيقة أمرها ذات طابع دال على فروق في البنية أو(التركيب) تحول التعبير من مستوى إلى مستوى آخر. الأمر الذي يجعلنا نعتقد باقتراب التراث اللغوي، من حيث بنية النظم وتركيبه والاهتمام بالنشاط النحوي فيها، إلى حد كبير من مفهوم البنيوية الحديثة.

وعليه، فمن خلال هذه المقاربة المتواضعة لجانب من جوانب التراث اللغوي، لا أحاول أن أثبت أنه كان يسعى أوقد سعى فعلا في الوصول إلى النقد البنيوي بمختلف اتجاهاته؛ وإنما أحاول –تواضعا– أن أقارب جانبا من فكر التراث اللغوي– ممثلا في التعبير بالجملة الاسمية والتعبير بالجملة الفعلية– ليتضح لنا ما الذي يمكن أن يقدمه لنا في عملية إثراء فهمنا للإبداع الفني.

وإن القارئ لهذه المقاربة، لسوف يشعر بأن الحديث قد تركز بشكل ملحوظ على آثار عبد القاهر الجرجاني (ت: 471هـ)، وذلك لأمر نحسبه ميزة تفرد بها هذا العالم اللغوي، متمثلة في صلاحية آثاره أن تكون أنموذجا واضحا وجليا يكمل النظرية البنيوية الوظيفية الحديثة، أو لنقل: أن عبد القاهر الجرجاني، لم يكن بعيدا عن جوهر هذه النظرية. ذلك أنه إذا كان الموروث البلاغي في الكثير من نظراته، قد وصف اللفظ المفرد بالفصاحة، والأسلوب

بالبلاغة؛ فإن عبد القاهر الجرجاني قد وصف الكلام بالفصاحة، وكأننا به ينظر إلى الكلام المركب وكأنه كلمة واحدة، وإن هو- في حقيقة الأمر- لم يقم بتحليل نص إبداعي في صورته الكاملة. وهذا ملحظ لاحق بأكثر الدراسات والمقاربات العملية في موروثنا اللغوي والنحوي والبلاغي. غير أنه من جهة أخرى، يمكن القول، أن الاهتمام بالجزء يلفت الانتباه إلى فاعلية المعنى وحيويته. وهو الأمر عينه الذي فعله عبد القاهر الجرجاني. ذلك " أن الأمثلة المباشرة التي استعان بها في تبسيط معنى النظم: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق .. لم يرد منها إلا الإشارة إلى الفروق الدقيقة التي ينبغي أن يحتاط الناقد في تلقيها وتفسيرها، واستخراج مكنون معناها بعد أن تكون قد اهتدى إلى وجه الملاءمة واليسر لها في موقع كل منها. ولا يقصر عبد القاهر نظرته إلى التأثير أو العلاقات على أنه تأثير متقدم في متأخر؛ وإنما يرى التأثير ماثلا في علاقة تبادلية تتحرك في الاتجاهين في وقت واحد" [1].

الجملة الاسمية ولفعلية في التراث النحوي

الفعل في التراكيب العربية ركن مهم، وعليه؛ فهو يتميز بأنه يكون دائما في صيغة مسندة إلى مسند إليه. وقد أكد علماء اللغة في موروثنا النحوي العربي على هذا الأمر؛ حيث أن الفعل في منظورهم، لا يستقل بالدلالة دون الذي يليه، كالفاعل؛ فيصبح حينئذ كالجزء منه. يقول الزمخشري (ت:538هـ) في كتابه: (المفصل في علم العربية) وهو يتحدث عن الفاعل، بأنه "هوما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدما عليه أبدا، كقولك: (ضرب زيد)، و(زيد ضارب غلامه وحسن وجهه)، وحقه الرفع، ورافعه ما اسند إليه، والأصل أن يلي الفعل، لأنه كالجزء منه" [2]؛ كما نلفي ابن يعيش (ت: 643هـ) في كتابه: (شرح المفصل في علم العربية)، يقول: بأن "خبر الفاعل الذي هو الفعل، لم يتقدم لمجرد كونه خبرا؛ إذ لوكان الأمر كذلك، لوجب تقديم كل خبر من نحو: (زيد قائم)، و(عبد الله ذاهب)؛ فلما لم يجب ذلك في كل خبر، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا، وهو كونه عاملا فيه. ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عاملا فيه، سبب أوجب تقديمه فأعرفه. وفي الجملة، الفاعل في عرف هذه الصنعة أمر لفظي، يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلا في الصور المختلفة من النفي والإيجاب والمستقبل والاستفهام، ما دام مقدما عليه...ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحا، أنك لو قدمت الفاعل فقلت: (زيد قام)، لم يبق عندك فاعلا؛ وإنما يكون مبتدأ وخبرا معرضا للعوامل اللفظية"[3]؛ كما نلفي أيضا السيوطي (ت: 911هـ)، ينقل الفكرة عن ابن النحاس بقوله: "وإنما كان الأصل في الفاعل التقديم، لأنه ينزّل من الفعل منزلة الجزء، ولا كذلك المفعول"[4].

إنها مجموعة من النصوص التراثية، تؤكد جميعها مسألة علاقة الفعل بفاعله وارتباطه به، وأن الفعل لا ينفرد بالدلالة عن فاعليه.

لكنه على الرغم مما للفعل من أهمية قد سبق ذكرها؛ إلا أن الموروث النحوي من خلال مدونتنا اللغوية، قد نزع إلى الاهتمام بالاسم، وجعل الجملة الاسمية محل الاهتمام والبحث والدرس؛ فتولى أمر الإعراب فيها دون الجملة الفعلية، وذلك انطلاقا من كون علم النحو في ذاته –في منظورهم- مدار أمره، يقوم على الإعراب. يقول ابن فارس (ت: 395هـ) في كتابه: (الصاحبي في فقه اللغة): "العلوم الجليلة التي اختصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من توكيد"(5).

وتأتي أهمية الإعراب في كونه أفضل وسيلة للإبانة عن المعنى وتحديده وتوضيحه في السياق، يقول الزجاجي (ت: 340هـ): "إن الأسماء لما كانت تعتبرها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعوله، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها أدلة على هذه المعاني؛ بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني؛ فقالوا: ضرب زيد عمرا، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له، وبنصب عمرو، على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضرب زيد[بضم الضاد]، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد، على أن الفعل ما لم يسم فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه"(6).

وإن (المسند)، و(المسند إليه)، هما في الغالب جانبا الجملة الاسمية اللذان يتناولهما الإعراب، في حين نجد (المسند إليه) – أي الفاعل- في الجملة الفعلية، هو المتناول في الإعراب. أما عن (المسند)، وهو الفعل في الجملة الفعلية؛ فالبناء هو الذي يحكمه في معظم أحواله؛ ذلك أن آخره لا يتغير البتة بعوامل الإعراب، الأمر الذي جعل علم الصرف يتدخل في مثل أمر تصريف الفعل في صيغه المختلفة لإظهار دلالاته.

أهمية الحديث عن الجملة في الدرس النحوي

لقد عرف النحاة الكلام بأنه "كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدّار أبوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء في الأصوات...فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه؛ فهو كلام"(7).

ذلك تعريف من بين الكثير من التعريفات التي لامست الحديث عن الكلام ومكوناته: مفردات وجمل. ولكن على الرغم من ذلك؛ فإن هناك فقرا ملحوظا في حقول أبحاثنا العلمية، يخص جانب الحديث عن الجملة العربية؛ بل إن هذا الجانب نلفيه "لم يفرد له القدماء من النحاة والبلاغيين كالإمام سيبويه (ت: 180هـ)، والمبرد (ت: 285هـ)، وابن السّراج (ت: 316هـ)، كتابا مفردا؛ وإنما كانت مباحث الجملة تتدرج في أثناء المباحث النحوية التي يدرسها العالم.

واستمر الأمر في القرون التي تلت عصر الفارسي (ت: 377هـ)، وابن جني (ت: 392هـ)، حتى وجدنا بعض الإشارات لتحديد إعراب الجمل عند الجرجاني (ت: 471هـ)، في كتابه: (الجمل في النحو)"(8).

ولقد أصبح من القضايا المؤكدة في الدرس اللغوي الحديث اليوم، هو عناية الدرس النحوي واهتمامه بفهم الجملة العربية ودراستها؛ ذلك أن اللغة هي إجمال الجمل كلها، وأن النحو هو آلية يقتصر دورها على إنتاج جمل صحيحة في هذه اللغة[9].

والنحاة وهم يبادرون إلى الحديث عن الجملة العربية وعن إعرابها؛ نلفيهم يقسمونها إلى مصطلحات أربعة: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والجملة الشرطية، والجملة الظرفية*. في حين أنه بالنظر إلى تركيب هذه الجملة الظاهر أو العميق؛ نلفي أولئك النحاة بين اتفاق واختلاف بشأنها، وذلك انطلاقا من مراعاة الإسناد.

غير أن المتمعن في البنية العميقة للجملة؛ يلفيها تنقسم إلى ضربين: فعلية واسمية، وهو تضيف قال به الإمام عبد القاهر الجرجاني[10]، وذلك بربطه البنى اللغوية الثابتة بالسياق، (البنى المتحركة)، وهي الحمولة الدلالية التي تحتويها اللغة في الاستعمال بحسب المقامات المختلفة؛ حيث وجه إلى معرفة "الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم، وبينه (بتسكين الياء) إذا كان بالفعل، وهو فرق لطيف تمس الحاجة في علم البلاغة إليه. وبيانه أن موضوع الاسم، على أن يثبت المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء. وأما الفعل، فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء؛ فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلا له، من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئا فشيئا؛ بل يكون المعنى فيه، كالمعنى في قولك: (زيد طويل، وعمر وقصير)؛ فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث؛ بل توجبهما وتثبتهما فقط، ويقضي بوجودهما على الإطلاق. كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق)، لأكثر من إثباته لزيد.

وأما الفعل، فإنه يقصد فيه إلى ذلك؛ فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق)؛ فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءا فجزءا، وجعلته يزاوله ويزجيه"[11].

وعبد القاهر الجرجاني لأجل ذلك، نلفيه يستشهد بقول الشاعر من شعراء الحماسة وهو النصر بن جؤية:

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا لَكن يَمُرُّ عَلَيْهَا وهُو مُنْطَلِقُ [12]

ثم يضيف قائلا: "هذا هو الحسن اللائق بالمعنى، ولو قلته بالفعل: (لكن يمر عليها وهو ينطلق)، لم يحسن"[13].

إن تراثنا اللغوي والنحوي، من خلال هذه الوقفة التحليلية، لهو بحق تراث مدرك ومتمثل ومدقق لآلية النظم في تراكيب الكلام.

التراكيب الفعلية والتراكيب الاسمية في التجدد والإثبات

يقول الخطيب القزويني (ت: 739هـ) في كتابه: (الإيضاح في علوم البلاغة) بشأن الخطاب بالجملة الفعلية، والخطاب بالجملة الاسمية: "وفعليتها لإفادة التجدد، واسميتها لإفادة الثبوت؛ فإن

من شأن الفعلية، أن تدل على التجدد، ومن شأن الاسمية، أن تدل على الثبوت"[14].

فمن خلال هذا القول، يمكن أن نطمئن إلى أن الأصل في وضع الاسم، هو أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأن الأصل في وضع الفعل، هو أن يتجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء، وهذا في الحديث –خاصة– عن الأشياء التي عادة تزيد وتنمو، كنمو الغلام ونمو العشب ونمو الظل ما شابه ذلك.

هذا وإن بين التراكيب الفعلية والتراكيب الاسمية فروقا في مواضيع كثيرة، لا يصلح أحدهما في موضع صاحبه؛ بل المعنى مع أحدهما غيره مع الآخر، كما هو العبرة في حمل الخفي على الجلي؛ فكما وجدت الاسم يقع حيث لا يصلح الفعل مكانه، كذلك تجد الفعل يقع حيث لا يصلح الاسم مكانه، ولا يؤدي ما كان يؤديه. وعلى ذلك قول طريف بن تميم العنبري:

أَو كُلَّمَا وردَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوسَّمُ

فمعلوم أنه لو قيل: بعثوا إلى عريفهم متوسما لنبا عنه الطبع، وأنكرته النفس. ذلك أن المعنى على توسم وتأمل ونظر، يتجدد من العريف هناك حالا فحالا، وتصفح منه للوجوه واحدا بعد واحد. ولو قيل: متوسما لم يفد ذلك حق الإفادة[15].

ومجمل القول في شأن دلالة الخطاب بالجملة الفعلية والجملة الاسمية؛ أن الجملة الفعلية موضوعة لإفادة التجدد والحدوث، في زمن معين مع الاختصار، نحو قول القائل:

أَشْرَقَتِ الشَّمْسُ وقَدْ وَلَّى الظَّلاَمُ هَارِبًا

حيث لا يستفاد من ذلك إلا ثبوت الإشراق للشمس، وذهاب الظلام في الزمان الماضي.

كما قد تفيد الاستمرار التجددي شيئا فشيئا، وذلك بحسب المقام، وبمعونة القرائن، بشرط أن يكون الفعل مضارعا، نحو قول أبي الطيب المتنبي:

تُدَبِّر شَرْقَ الأَرْض والغَرْب كَفُّهُ وَلَيْسَ لها يَومًا عَن المَجْدِ شَاغِلُ

فقرينة المدح هنا تدل على أن تدبير الممالك ديدنه، وشأنه المستمر الذي لا يحيد عنه، ويتجدد آنا فآنا.

وأما الجملة الاسمية؛ فهي تفيد بأصل وضعها، ثبوت شيء لشيء ليس غير، من دون نظر إلى تجدد ولا استمرار، نحو قولنا: "الأرض متحركة"؛ إذ لا يستفاد من هذه الجملة سوى ثبوت الحركة للأرض بدون نظر إلى تجدد ذلك ولا حدوثه.

والملاحظ أن الجملة الاسمية قد تخرج عن هذا الأصل، وتفيد الدوام والاستمرار بحسب المقام والقرائن، وذلك إذا لم يكن في خبرها فعل مضارع، نحو قوله تعالى: "وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ"[16]؛ إذ سياق الكلام في معرض المدح دال على إرادة الاستمرار مع الثبوت[17].

التراث النحوي وتعامله مع الجملة العربية

لقد تناول سيبويه (ت:180هـ) في درسه النحوي، تأليف الكلم وضمه؛ كما بين طرائق العربية وسننها في نظم الكلام، وصياغة الجمل والعبارات التي تفضي إلى معنى يحسن السكوت عليه. فهو لم يقتصر في مؤلفه المشهور: (الكتاب)، على البحث في حركات أواخر الكلمات وتعليلها؛ بل نلفيه يتناول أيضا طريقة تضامها وتأليفها ونظمها وفق معاني النحو وسنن العربية. يقول في شأن ذلك: "وهذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب؛ فأما المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غدا. وأما المحال؛ فأن تنقض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدا، وسآتيك أمس. وأما المستقيم القبيح؛ فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيد رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المستقيم الكذب، فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه. وأما المحال الكذب؛ فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[18].

فمن خلال هذا النص، يتضح لنا جليا مدى اهتمام التراث النحوي بنظم الجمل وتضام ألفاظها وصياغتها، ومعناها، ومدى صدقها أو كذبها أو استحالتها أو تناقضها.

إن سيبويه وهو أحد أعلام التراث النحوي، يرى أن وضع الألفاظ في غير مواضعها في الجمل والعبارات، دليل على فساد تآلف النظم وقبحه، لأنه ببساطة لا يفضي إلى استقامة المعنى؛ ذلك لأنه ليس الغرض بنظم الكلم، إلا "أنك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب في غاية القوة والظهور"[19].

إذن نحن أمام أقدم عالم نحوي تعامل مع الجملة العربية بصورة موثقة في كتابه، وذلك باعتبار الجملة العربية جزءا من السياق الكلامي الموصول؛ بل نلفي هذا العالم يغوص ببصيرته إلى ما حول الجملة العربية من عناصر سياق تراكيب الكلام؛ بل ونلفيه أيضا ويربط هذا السياق اللغوي بحال المخاطب والظروف المحيطة بالمتكلم والكلام.

والمتمعن في مؤلفه المشهور: (الكتاب)؛ يجد "أمثلة كثيرة عن الجمع بين التفسير اللغوي النحوي، وملاحظة السياق، وذلك حيث نرى سيبويه يقف إلى تراكيب مخصوصة؛ فيردها إلى أنماط لغوية مقررة، ويقدر ما يكون عرض لها من الوجهة اللغوية الخالصة، من حذف أو غيره، وفق نظرية العامل، ولكنه لا يقف عند ذلك؛ بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموضوع الكلام"[20].

وأمام هذا الذي ذكر؛ فقد جانب الحقيقة من تجاهل تجذر التراث العربي النحوي، ودوره في تفقه طرق التراكيب اللغوية، هذا التراث الذي وقف شامخا مع أحدث كشوفات الحداثة في الغرب. فقال أحدهم: "إن ما يؤخذ على النحاة، أنهم اهتموا في الدراسات النحوية، بالجانب اللفظي، وهو كل ما له علاقة ببيان وظائف التركيب"[21].

وقال أيضا: "إن طرائق النحو العربي القديم لا تمس معنى الجملة، لا من الناحية الوظيفية، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تبنى على اعتبار المقال، أي أن النحاة لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو، وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية، والمباني التي تدل عليها"[22].

غير أن هذا الأخير، ما انفك يعترف بذلك التراث، ويرى أن ما وصل إليه- وخاصة عند عبد القاهر الجرجاني- لم يعرفه علماء اللغة الغربيون إلا في عصرنا الحاضر، يقول الدكتور حسان تمام: "فمع قطع النظر عن رأيي الشخصي في هذا المجال، أجدني مدفوعا إلى المبادرة بتأكيد أن دراسة عبد القاهر للنظم، وما يتصل به، تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب، وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي، هذا مع الفارق الزمني الواسع الذي كان ينبغي أن يكون ميزة للجهود المحدثة على جهد عبد القاهر[23].

أما لماذا لم يتخذ التراث النحوي النص ميدانا لنشاطه اللغوي، واكتفى بالجملة ميدان هذا النشاط؛ فذلك ما بينه الدكتور تمام حسان قوله: "فهذه الجملة هي المدى الأقصى الذي وقف عنده النحاة؛ فلم يتناولوا وحدة أكبر منها...ولقد كان النحاة على حق عندما وقفوا هذا الموقف، لأن تركيب النص المتصل، إن سمح باستنباط بعض الضوابط الفضفاضة بالنسبة لعلاقات الجمل ومعانيها؛ فما كان لهم أن يتمكنوا من إخضاع أي عنصر أكبر من الجملة لمثل ما تخضع له التراكيب النحوية من التعقيد"[24]؛ ذلك أنه كلما كان الميدان محددا، كانت نتائجه دقيقة وصائبة.

توجيه الخطاب بالجملة الاسمية والفعلية في القرآن

إن بين تراكيب الجملة القرآنية الاسمية، وتراكيب الجملة القرآنية الفعلية، فروقا في مواضع كثيرة في القرآن العظيم، فتارة ترد هذه التراكيب مصدرة بالجملة الاسمية سلبا أو إيجابا، وتارة ترد مصدرة بالجملة الفعلية سلبا أو إيجابا؛ إذ المعاني والدلالات تختلف بأكثر من قصد، كالإفادة، والاختصاص، والتحقق، والتمكين، وما شابه ذلك.

1- توجيه الخطاب بالجملة الاسمية في القرآن

وذلك كقوله تعالى: "وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيا"[25]، يقول يحي بن حمزة العلوي (ت:749هـ)، في شأن هذه الآية: "فصدر الجملة بالضمير، دلالة على اختصاصه تعالى بالإماتة والإحياء، والإضحاك والإبكاء، وإنما أورد الضمير، وصير الجملة اسمية تكذيبا، وردا، وإنكارا لمن زعم أنه مشارك لله تعالى في هذه الخصال. ويؤكد هذا، أن الأمور التي تقع فيها المشاركة، وردت بالجملة الاسمية، والأمور التي لا تقع فيها المشاركة، وردت بالجملة الفعلية، كقوله تعالى: "وأنه هو أمات وأحيا وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى"[26]؛ فأورد الضمير في الأولى، دلالة على الاختصاص بما ذكرناه دون الثانية؛ لأنها لا مطمع فيها للمشاركة، بخلاف الأولى؛ فإنه ربما يظن أو يتوهم فيها المشاركة، فلا جرم ورد الضمير مصدرا فيه الجملة، دلالة على اختصاصه بما ذكرناه"[27].

فتوجيه هذا الخطاب بالجملة الاسمية إذن، قد أفاد الاختصاص بالفاعل دون غيره.

كما أن توجيه الخطاب بالجملة الاسمية، قد لا يكون المقصود منه الاختصاص؛ وإنما يتعدى ذلك إلى قصد تحقق وتمكين المعنى في نفس السامع، ويتجلى ذلك واضحا في قوله تعالى: "وإِذَا لَقُوا الَّذِينَ مَعَكُمْ إِنَّمَا آَمَنُوا قَالُوا آَمَنَّا وإِذَا خَلَوا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ"[28]، يضيف يحي بن حمزة العلوي قائلا: "فخاطبوا المؤمنين بالجملة الفعلية، وشياطينهم بالجملة الاسمية المحققة بأن المشددة، وإنما كان الأمر كذلك، لأنهم في خطابهم لإخوانهم مخبرون عن أنفسهم بالنيات والتصميم على اعتقاد الكفر، مصرون على التمادي في الجحود والإنكار. فلهذا وجهوه بالجملة المؤكدة الاسمية بخلاف خطابهم للمؤمنين، فإنما كان عن تكلف وإظهار للإيمان، خوفا ومداجاة من غير عزم عليه، ولا شرح صدورهم به"[29].

أما توجيه ما فيه من الثبوت لأجل المبالغة؛ فهو نحو قوله تعالى: "وإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آَمَنَّا وقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ"[30]، يقول العلوي في ذلك: "فإنما صدر الخروج بالضمير، وصيرها جملة ابتدائية، مبالغة في تصميم عزمهم على الكفر عند الخروج، وقطع الإياس عن الإيمان يخالف دخولهم، فإنه ربما كانت نفوسهم تحدثهم بإظهار الإيمان على وجه التقية والمخادعة، فأما الخروج؛ فهو على قطع وحقيقة. فلهذا ميز بين الجملتين مشيرا إلى ما ذكرناه"[31].

ومن فوائد الجملة الاسمية، ما يتجلى في النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ واخْشَوا يَومًا لَا يَجْزِي قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا والِدٌ عَنْ ولَدِهِ ولَا مَولُودٌ هُو جَازٍ عَنْ والِدِهِ شَيْئًا"[32]؛ جاءت الجملة الاسمية: (هو جاز)، على طريق من التوكيد لم ترد بصيغة: (ولا يجزي مولود..)؛ لأن الجملة الاسمية آكد من الجملة الفعلية. وقد انضم إلى ذلك قوله: (هو)، وقوله: (مولود)، والسبب في ذلك: أن الخطاب للمؤمنين، وعليتهم قبض آباؤهم على الكفر؛ فأزيد حسم أطماعهم أن ينفعوا آباءهم بالشفاعة في الآخرة.

ومعنى التوكيد في لفظ المولود؛ أن الواحد منهم لو شفع للأب الأدنى الذي ولد منه، لم تقبل شفاعته، فضلا أن يشفع لأجداده؛ إذ الولد يقع على الولد وولد الولد، بخلاف المولود، فإنه لمن ولد منك"[33].

ومن الحكمة في وضع الجملة الاسمية: (أنتم صامتون)، موضع الفعلية: (صمتّم)، في قوله تعالى: "سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ"[34]، قال الزمخشري في كشافه: " لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر، دعوا الله دون أصنامهم، كقوله تعالى: "**إذا مس الناس ضر**"[35]؛ فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين في دعوتهم، فقيل: إن دعوتموهم لم تفترق الحال بين إحداثهم دعاءهم، وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم"[36].

2- توجيه الخطاب بالجملة الفعلية في القرآن:

وذلك كقوله تعالى: "وحشر لسليمان جنوده"[37]، وقوله تعالى: "نزل الكتاب"[38]، يقول العلوي بشأن هذين القولين الكريمين: "فالغرض الإخبار بهاتين الجملتين بالفعل الماضي من غير إشعار بمبالغة هناك، ولما أراد المبالغة في الجملة الأولى، قال في آخرها: "فهم يوزعون"[39]، وقال في الثانية: "وهو يتوالى الصالحين"[40]؛ فإتيانه

بالجملتين الاسميتين من آخر الجملتين السابقتين المصدرتين بالفعلين، دلالة على المبالغة والتأكيد في المقصود الذي سقناه من أجله، وهو التولي للصالحين والإيزاع"[41].

فلاشك أن المتأمل في هذه اللطائف والإشارات البيانية بشأن جلّ هذه الآيات القرآنية التي أحكمت ونظمت بخطاب موجه بجمل فعلية وأخرى اسمية؛ فلاشك أن لهذا التوجيه من أسباب وفوائد ودلالات وأبعاد رمزية؛ فهو توجيه قد نظم إما لمراعاة الفواصل؛ فيكون أفصح للتمكين من تطريفه بحد المد واللين، وإما اختير الخطاب لخفته، وإما لما يليق بكل محلّ؛ فحيث يراد تجدد حقائقه أو آثاره، فالأفعال، وحيث يراد ثبوت الاتصاف به، فالأسماء، وإما لسر في الإعراض عن صيغة إلى صيغة أخرى، كاسم الفاعل والمفعول –مثلا– إلى صريح الفعل والمصدر..

خاتمة:

وفي نهاية هذه المقاربة المتواضعة، نستطيع أن نزعم، أن الإدراك الأدبي أو الوجداني في توجيه الخطاب بالجملتين (الاسمية والفعلية)، هو أصل في تراثنا اللغوي والنحوي؛ ذلك أن النشاط الفكري لهذا التراث، نلفيه يلامس في أكثره الخبرة الوجدانية بأحوال السّياق. وهذا في حقيقته أمر نابع من منهج يتعمق بحيث تراكيب نظم اللغة العربية، ويحاول تتبع رموزها الأساسية. إنه منهج استعان به الدرس اللغوي التراثي –والنشاط اللغوي لعبد القاهر الجرجاني على وجه الخصوص– في تفقه بنية النظم اللغوي، قصد استنباط ما فيه من لطائف بلاغية، ومواقف جمالية، ودلالات أدبية، وأبعاد رمزية. وذلك مثل ما رأينا في عموم بنية الشعر وتركيبه، وكذلك مثل ما رأينا في نظم الكثير من آيات القرآن العظيم.

فلقد تذوق الدرس اللغوي التراثي بحق، المدلولات الجمالية أو الوجدانية للخطاب بالجملة الاسمية، والخطاب بالجملة الفعلية. ومنه؛ فعندما ألفيناه يلّح على التفريق بين الخطابين**؛ فذلك لأن الأمر مداره على كثرة الفوائد ووفرة المعاني؛ بل إن المتمعن منا في فاعلية مثل هذه الظواهر الأسلوبية في تراثنا اللغوي والنحوي، يجد أن الأمر لا يغدو في كثير من جوانبه يتردد بين الموقف النحوي والموقف البلاغي أو الجمالي فقط؛ وإنما نلفيه يستند إلى دراية وإدراك أدبي ووجداني بأحوال سياق، بما في ذلك مراعاة الحال والمقام.

الإحالات والهوامش:

1– ميدلتون موري وآخرون. اللغة الفنية. تعريب وتقديم: د. محمد حسن عبد الله، دار المعارف بالقاهرة؛ 1984، ص:22 من مقدمة المترجم.

2– الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. المفصل في علم العربية. مطبعة التقدم بمصر، الطبعة الأولى؛ 1323هـ، ص: 18.

3- ابن يعيش، موفق الدين. شرح المفصل في علم العربية. عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة؛ (د،تا)؛ ج1، ص: 74.

4- جلال الدين السيوطي. الأشباه والنظائر في النحو. حيدر آباد، الطبعة الثانية؛ 1361هـ، ج2، ص: 64.

5- أبو الحسين أحمد بن فارس. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان؛ 1965م، ج1، ص: 49؛ كما ينظر: المزهر في علوم اللغة. جلال الدين السيوطي. دار التراث، القاهرة؛ (د.تا)، ج1، ص:.227

6- أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي. الإيضاح في علل النحو. تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان؛ 1986م، ص:69.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. المكتبة العلمية؛ (د.تا)، ج1، ص: 17.

8- د. الشوا، أيمن عبد الرزاق. مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية. دار اقرأ للطباعة والنشر والتوزيع، سورية، دمشق، الطبعة الأولى، 1422هـ، 2006، ص:10.

9- ينظر: م. س، ص:08؛ نقلا عن: ساندرس فيلي. نحو نظرية أسلوبية لسانية، ص: 145.

* القائلون بهذا التقسيم كثيرون، يأتي في طليعتهم، أبو علي الفارسي (ت: 377هـ)، والزمخشري (ت: 538هـ).

10- ينظر: الجرجاني، عبد القاهر. شرح الإيضاح. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد؛ 1982م، ج1، ص:277، كما ينظر: موفق الدين بن يعيش. شرح المفصل في علم العربية. ج1، ص: 88 .

11- دلائل الإعجاز في علم المعاني المكتبة العصرية، صيدا- بيروت؛ 1422هـ، 2002م، ص: 200.

12- ينظر: التبريزي، الخطيب. شرح ديوان الحماسة. مطبعة بولاق، القاهرة؛ 1296هـ، 1980م، ج4، ص: 126.

13- الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 201.

14- القزويني، الخطيب الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الثانية؛ 1427هـ، 2006م، ص: 104.

15- ينظر: الجرجاني، عبد القاهر. دلائل الإعجاز في علم المعاني. ص: 201-203.

16- سورة القلم، الآية :04.

17- ينظر: د. الشوا، أيمن عبد الرزاق مبادئ أساسية في فهم الجملة العربية. ص: 182.

18- سيبويه. الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت- لبنان؛ 1983م، ج1، ص: 25.

19- الجرجاني، عبد القاهر دلائل الإعجاز في عالم المعاني. ص: 416.

20- د. نهاد الموسى. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث. دار البشير، عمان؛ 1987م، ص: 97.

21- د.حسان تمام. اللغة العربية –مبناها ومعناها-. الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة؛ 1975م، ص: 16.

22- م. س، ص:16.

23- م. س، ص: 18.

24- د. حسان تمام. الأصول. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب؛ 1981م، ص: 310.

25- سورة النجم، الآية: 42-43.

26- سورة النجم، الآية: 43-44.

27- العلوي، يحيى بن حمزة. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الأولى؛ 1423هـ، 2002م، ج2، ص:15.

28- سورة البقرة، الآية 13.

29- العلوي، يحيى بن حمزة الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ج2، ص: 16.

30- سورة المائدة، من الآية: 63.

31- العلوي، يحيى بن حمزة الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ج2، ص: 16-17.

32- سورة لقمان، من الآية: 32.

33- ينظر: د. الشوا، أيمن عبد الرزاق مبادئ أساسية لفهم الجملة العربية.. ص: 185.

34- سورة الأعراف، من الآية: 193.

35- سورة الروم، من الآية: 32.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التأويل. مكتبة مصر، الفحالة؛ (د.تا)، ج2، ص: 228.

36- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. مكتبة مصر، الفجالة؛ (د.تا)، ج2، ص: 228.

37- سورة النمل، من الآية: 17.

38- سورة الأعراف، من الآية: .196.

39- سورة النمل، من الآية: 17.

40- سورة الأعراف، من الآية: 196.

41- العلوي، يحيى بن حمزة. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز. ج2، ص:18.

** هذا الذي ذكرناه من التفريق بين الخطاب بالجملة الاسمية، والذي يدل على الثبوت، والخطاب بالجملة الفعلية، والذي يدل على التجدد والحدوث، هو الأمر المشهور عند البيانيين من أهل اللغة في تراثنا، بيد أن هناك من أنكر هذا الأمر، ورأى فيه غرابة، وأن لا مسند له ليعلم به، يقول الزركشي في برهانه: " وأنكر أبو المطرف بن عميرة في كتاب: (التمويهات على كتاب التبيان) لابن الزملكاني، قال: هذا الرأي غريب، ولا مستند له نعمله، إلا أن يكون قد سمع أن في مقوله: أن يفعل وأن ينفعل هذا المعنى من التجدد؛ فظن أنه الفعل القسيم للأسماء، فغلط. ثم قوله: الاسم يثبت المعنى للشيء عجيب، وأكثر الأسماء دلالتها على معانيها فقط، وإنما ذاك في الأسماء المشتقة؛ ثم كيف يفعل بقوله تعالى: " **ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ، ثُمَّ إِنَّكُمْ يَومَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ**" -سورة المؤمنون، الآية: 15-16، وقوله في هذه السورة بعينها: " **إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ والَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ**"- سورة المؤمنون، الآية: 58-59- وقال: ابن المنير: طريقة العرب تدبيج الكلام وتلوينه، ومجيء الفعلية تارة، والاسمية أخرى، من غير تكلف لما ذكروه. وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر عن الأقوياء الخلص، اعتماد على أن المقصود الحاصل بدون التأكيد، كقوله تعلى: "**ربنا آمنا**" –سورة آل عمران، من الآية: 52 ولا شيء بعد: "**آمَنَ الرّسُولُ**"- سورة البقرة، من الآية 284- وقد جاء التأكيد في كلام المنافقين؛ فقال: **إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**"-سورة البقرة، الآية: 11-؛ ينظر: البرهان في علوم القرآن. بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشي. ج4، ص: 72.